الفعل ودلالَتُه الزّمنيَّة والجهَويّة
بين القدامى والمحدثين

أ. عادل محمد عبد الله محاضر، كلية التربية مسلاتة، جامعة المرقب

المستخلص

يتناول هذا البحث مفهوم الفعل في اللُّغة العربية، ومدى ارتباط الفعل بالزّمن والجهة، وذلك من خلال استعراض أقوال النحاة قديماً وحديثاً ومناقشتها، حيث إنّ علاقة الفعل بالزّمن والجهة أشمل بكثير من القدر الذي حصره علماء العربية في ثلاث صيغ، كما يتناول البحث مدى علاقة الجهة بالزمن؛ لأنهما يرتبطان بعلاقة وثيقة ولا يمكن الفصل بينهما، وما المراد بكون اللّغة زمنية أو جهوية؟، وهل العربية لغة زمنية أو جهوية؟، وإلى جانب ذلك يدرس البحث الدّلالة الزّمنيَّة والجهوية للفعل بأنواعه، أي: استعمال الفعل للتعبير عن الزّمن والجهة، وذلك لمعرفة ارتباط كل فعل بزمنه الطبيعي المعروف، وإمكانية خروجه للتعبير عن أزمنة أخرى، إذ لا يَخْفَى أنّ للصِّيغة الواحدة من الفعل دلالات متعلقة بأزمنةٍ وجهات مختلفةٍ على حسب ما يصطَحِبُ الفعل من كلماتٍ، أو تركيباتٍ تؤثر في تغيُّر أزمنته وجهاته.

الكلمات المفتاحيَّة: الفعل – الدّلالة – الزّمن – الجهة – الماضي – المضارع – الأمر

ABSTRACT

This research studies the conception of a verb in Arabic language ,and it's relation by time and regional through displaying and discussing Grammar rians – whereby . the relation between

the verb and it's time and regional more extensive than What schoolers parent the size in three formulas.

this research studies the relation between the time and regional they are go with each other and what means that language time and regional language?

And this research studies time and regional donatation for types of the verb that means using the verb to express the time to know the verb linking with it's natural time and possible expression on other tenses.

The one form of the verb has referenees that are linked with different tenses in regrade to the verb companions or other structures that effection changing the tenses on the verb.

Keywords: **verb**. denotation–time –regional – past – present – imperative.

المقدمة

يُعَدُّ الفعل عنصراً أساسياً من بين العناصر التي تعمل على بناء الجملة في اللّغة العربيّة، وهو ما أطلق عليه النحاة اسم المسند، إذْ يُمثّل طرفاً إسنادياً في الكلام، إضافة إلى أنّ الفعل تكتنفه خاصيّة أخرى يمثلها اختصاصه باجتماع عنصرين مُهمّين فيه هما: الحدث، واقترانه بالزّمن، وعلماء العربية درسوا مسألة الدّلالة الزمنية للفعل قديماً وحديثاً، إلاّ أنّ دراستهم لها قديماً لم تكن بشكل دقيق، ولم يعطوا إيضاحات كافية لحدود الزمن، لأنّهم اهتموا بدراسة الدلالة الزمنية للفعل من خلال الصيغ، ولم يهتموا بدراسة الدلالات الزمنية الدقيقة التي يمكن أن تفهم من خلال السياقات اللّغوية المختلفة، وقد أردت من خلال هذا البحث توضيح العلاقة بين الفعل والزمن والجهة من خلال استعراض أقوال النحاة قديماً وحديثاً ومناقشتها، وتسليط الضوء على الدّلالة الزمنية والجهوية لكل فعل

بصيغته، أومن خلال التّراكيب والقرائن اللّفظية والمعنوية المساوقة له، وإثبات أنّ اللغة العربية تحتوي على إمكانات هائلة ومتنوعة في مجال التعبير عن الزمن بكل أنواعه ودقائقه، عكس ما يدعيه البعض من أنّها تفتقر إلى ذلك.

أهميّة البحث: تكمن أهميّة هذا البحث في الآتي:

1. بيان حقيقة الفعل ودلالته الزمنية والجهوية.
2. الوقوف على الدّلالات الزمنية والجهوية للفعل بأنواعه.
3. دحض الادعاءات التي تتهم العربية بأنّها عاجزة عن التّعبير عن أقسام الزمن المختلفة.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

1. توضيح مفهوم العلاقة بين الفعل والزمن والجهة.
2. عرض آراء النحاة القدامى والمحدثين في دلالة الفعل على الزمن والجهة.
3. الكشف عن الدلالات الزمنية والجهوية الدقيقة للفعل من خلال السياقات اللّغوية المختلفة.

ويطمح هذا البحث أن يحقق هذه الأهداف، من خلال أربعة مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الفِعل وعلاقته بالزّمن والجهة.

المبحث الثاني: الدّلالة الزّمنيّة والجهوية للفعل الماضي.

المبحث الثالث: الدّلالة الزّمنيّة والجهوية للفعل المضارع.

المبحث الرابع: فعل الأمر ودلالته الزمنية والجهوية.

المبحث الأول مفهوم الفِعل وعلاقته بالزّمن والجهة

الفِعْلُ لغة: "هو كناية عن كل عمل متعدٍّ، أو غير متعدٍّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وفَعَله وبه، والاسم الفِعْل، والجمع الفِعَال... " **(ابن منظور، 11،2000/ 528).**

وقال ابن فارس: " الفاء والعين واللاَّم: أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره" **(ابن فارس، 1979، 511/4)**.

واصطلاحاً: " هو مادلَّ على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " **(رضي الدين الأستراباذي، 2007، 3/4)**.

والفعل كلمة تدلّ على حدثٍ وزمنٍ، والدّلالة على الحدث والزّمن هو المعنى الصرفي للفعل، وهي وظيفته الصرفيَّة المركَّبة، بمعنى أنّ كلاً من الزّمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل.

قال تمام حسّان:" ودَلاَلَتُه على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادّةٍ واحدةٍ، والمعروف أنّ المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل، والصفة، والميميات لابُدَّ أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث، كالدّلالة على اقتران الحدث بالزمان، أو على موصوف بالحدث، أو على مكان الحدث، أو زمانه، أو آلته" **(حسان، 1994، ص104)**.

وقد اضطرب موقف النُّحاة من الفعل ودلالته على الزّمن فانقسموا بين بصريين وكوفيين في بادئ الأمر، فقال البصريون: بأن للفعل ثلاث صيغ هي: فَعَلَ، يَفْعَلُ، افْعَلْ، أي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، واعتقدوا أنّ هذه الصيغ الثلاث مطابقة للزمن وتدلّ عليه **كله (المخزومي، 1986، ص114، 115)**، أما الكوفيون : فقسموه إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ **(السامرائي، 1966، ص19)**.

ولو تتبَّعتَ أقوال النحاة في دلالة الفعل على الزّمن لوجدتَهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزّمن فقسَّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام:

1. ماضٍ، وهو مادلّ على الزّمن الماضي.
2. مضارع، وهو مادلّ على الزّمن الحاضر أو المستقبل.
3. الأمر: وجعلوه يدخل ضمن الدّلالة على زمن المستقبل.

وكان تقسيمهم هذا مبنيًّا على أساس أنّ الأزمنة ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل. فاكتفوا في تحديد دلالة الفعل على الزّمن بتطبيق الأزمنة التي قرَّرها الفلاسفة، وجعلوها أساساً لتقسيم الفعل (**بوخلخال، 1987، 38/1**)، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل حتَّى تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل: (كائن، ما يكون)،(بناء مالم ينقطع وهو كائن). ناهيك عن الفكرة ذاتها فقد قال:" وأمَّا الفِعْل فأمثلة أُخِذَتْ مِنْ لفظ أحداث الأسمَاء، وبُنيت لِمَا مضَى، ولِمَا يكُون ولمْ يقَع، ومَاهُو كَائنٌ لمْ ينقطع" (**سيبويه، 2004، 12/1**)، فقد تصوَّر أقسامه على مثال حركات الفلك الثلاث، فخصَّ الفعل الماضي عند إيراده أمثلة الفعل المختلفة بالزَّمان الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد أشرك فيهما المضارع، وفعل الأمر، فللدّلالة على زمن الحال والمستقبل يستعمل الفعل المضارع مخبراً به، وفعل الأمر مأموراً به. ولهذا قال :" فأمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ، ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمَّا بناءُ مالم يقعْ فإنه قولك آمراً : اذْهَبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن" (**سيبويه، 2004، 12/1**)، وبهذا تكون الصيغة الزمنية عند سيبويه ثلاثاً (فَعَل) و(يَفعَل) و(افعَل)، وتقابل كل منهما قيمة زمنية، غير أنّ هذه القيم يتم التعبير عنها بمصطلحات من قبيل (مامضى) و(مايكون) و(ما لم يقع) و(ما هو كائن) و(ما لم ينقطع) ومصطلحات المضي والكينونة والوقوع والانقطاع غير متجانسة، فمنها ما هو مرتبط بالزمن، ومنها ما هو مرتبط بالحصول، ومنها ما هو مرتبط باستمرار الحدث(**ميزاب، 2013– 2014، ص13، والملاخ، 2009، ص32، 33**)، وهذا ممّا يدل على أنّ سيبويه كان يعي تماماً ارتباط الفعل بالزمن، فلابد لكل فعل من زمان يحتضنه وهو الركيزة الأساسية له.

وقد تابع معظم النُّحاة سِيبويه فربطوا بين الصِّيغة والزّمن، وقسَّموا الأزمنة ثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل، حيث يقول الزجاجي:" الأفعال ثلاثة: فعل ماض، فعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم" (**الزجاجي، 1984، ص255**)، وإن كان أنكر

في موضع آخر دلالة الفعل على الحال، ورأى أنه يكون في الزمن الماضي والمستقبل، يقول: " الفعل على الحقيقة ضربان: ماضٍ ومستقبل"(**الزجاجي، 2012، ص91**)، ويوافقهم ابنُ يعيش في التقسيم الثلاثي حيث يقول: " لمَّا كانت الأفعال مُساوقة للزَّمان والزَّمان من مقوِّمات الأفعال تُوجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزَّمان، ولمَّا كان الزَّمان ثلاثة ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وذلك من قبل أنّ الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماضٍ، ومستقبل، وحاضر" (**ابن يعيش، 4/7**).

ويتضح ممّا سبق أنّ النحاة في ربطهم أقسام الفعل بأقسام الزمن قد تأثروا بشيء من المنطق المتعلق بالنظر في الزمن الفلسفي دون النظر إلى الزمن النحوي، ممّا يدلّ على قلة اهتمامهم بالدلالة الزمنية، فضلاً عن ذلك فإنّ الدرس النحوي القديم أشار إلى زمن الفعل مجملاً بعيداً عن تحديداته من حيث القرب أو البعد، وما هذا إلاّ بسبب قلة ضبط الأزمنة لديهم، ويبدو هذا التأثر الفلسفي جليًّا من كلام ابن يعيش فهو يقسم الزمن وفقاً لحركات الفلك، وقد علق الدكتور إبراهيم السامرائي على نص ابن يعيش السابق بقوله: " وابن يعيش في هذا القول يذهب مذهباً بعيداً وهو لا ينهج نهجاً لغوياً فكأنه أراد أنْ يفلسف المسألة اللّغوية وهي لا علاقة لها بهذا النظر العلمي، وكأنّ النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان، بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان الفلكي" (**السامرائي، 1966، ص17**).

كما يتضح أنّهم في تحليلهم للزمن ركّزوا على الصيغة الصرفية، أي ما يعرف بالزمن الصرفي الذي يتعلق بالصيغ الصرفية للأفعال، ويبدو ذلك واضحاً في تقسيم الفعل تبعاً لدلالته الزمنية، مهملين بذلك الزمن النحوي الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة من الوظيفة الزمنية داخل السياق.

وقد وجه أحد الباحثين المعاصرين نقداً للنحاة القدامى في اعتقادهم بأنّ الفكرة الزمنية ذات مدلول إفرادي صرفي، وأنّها مستوحاة من الصيغ المجردة، ورأى أنّ هذا الكلام يفتقر إلى الدقة والصواب لسببين:

1. عجز الصيغ الصرفية بطبيعتها عن تلبية حاجات المتكلمين في التعبير عن الفكرة الزمنية، فقد تدل هذه الصيغ على غير الزمن الذي قرره النحاة لها، بل قد تتخلى الصيغة الصرفية عن زمنها لتدل على الوصف الخالي من الزمن.

2. أنّ الصيغ الصرفية ليست حكراً على الأزمنة الفلسفية الثلاثة المعروفة، إذ أنّ الزمن النحوي أو اللّغوي ذو علاقة وطيدة بقصد المتكلم، وهذا القصد له طبيعة استعمالية ليست مقيدة بالزمن الفلسفي وصرامته، بل هو زمن سيّال يعتمد على السياق اللغوي من خلال القرائن ليعطي المعنى الدقيق للزمن. كما يرى أنّ الأولى للدراسة النحوية – كي تعطي ثمارها المرجوة – أنْ تتخلى عن دراسة الفكرة الزمنية في المرحلة الصرفية؛ لأنّها لا تملك القيمة الزمنية المحددة بل غاية ما تدل عليه هو الزمن المطلق غير المقيد **(الدراجي، 2013، ص11، 12)**.

ولكن مع هذا لا يستطيع أحد أنْ يقلّل من شأن ما فعله القدامى، ولا ينقص من قيمة عملهم في النظر إلى دلالة الفعل على الزمن والدلالة المتداخلة للصيغة داخل السياق، حيث نجد أنّ ابن جني كان قد أشار إلى الوظيفة السياقية ودورها في التعبير عن الزمن حين ذكر أنّ الفعل: " على ثلاثة أضرب تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض وحاضر ومستقبل، فالماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك: قام أمس، وقعد أول من أمس" **(ابن جني، 1988، ص28)**، فهو يشير إشارة واضحة إلى أنّ الزمن من وظيفة السياق بدليل قوله: (ما قرن به الماضي من الأزمنة)، يعني ليس زمن الفعل مدلولاً للصيغة الصرفية كما هو عليه المتقدمون .

أمَّا علماء اللّغة المعاصرون فقد تناولوا الزمن اللّغوي من خلال الاستعمال، وفرقوا بين الزمن الصرفي الذي قُسِّم الفعل بمقتضاه إلى ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، وبين الزمن النحوي من خلال وظيفته في الجملة من دلالات السياق في الأساليب المختلفة، فللصيغة الواحدة من الفعل دلالات متعلقة بأزمنة مختلفة على حسب ما يضاف إليها من كلمات، أو تراكيب **(المنصوري، 2002، ص36)**، وهذا ما أشار إليه الدكتور تمّام حسّان بقوله :" الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل من الفعل إلى الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، والزمن بهذا المعنى يختلف عمّا يفهم منه في الصرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق" **(حسان، 1994، ص240)**، فهو يتناول الزمن من خلال سياق الجملة النحوية، فعرض له في حالات الجملة الخبرية والإنشائية بأنواعها، ووضع جداول مزج فيها الزمن بالجهة، ولم يكتف بالصيغتين البسيطتين، بل قام بسرد حالات متعددة لدخول الأدوات المساعدة وأدوات النفي والموجهات على هاتين الصيغتين مثل: (كان ومازال وظل وطفق وكاد)، واضعاً قانوناً بضبط استعمال الزمن الصرفي، فهو يرى أنّ زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في جملة خبرية مثبتة أو في جملة استفهامية مثبتة، ويتعرض للتغيير في جملة خبرية منفية أو في جملة إنشائية.**(حسان، 1994، ص243)** كما صرّح بأنّ النحاة " لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أنْ يدركوا الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أنْ ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق".**(حسان، 1994، ص243)**.

ولأنّ الزمن النحوي هو زمن الجملة بمجموع ما فيها من قرائن لفظية ومعنوية وحالية، ولأن دور هذه القرائن هو توجيه الزمن، فقد بات من الضروري توضيح مفهوم الجهة وعلاقتها بالزمن، فقد اختلف الباحثون اللّسانيون في تعريف مصطلح الجهة (Aspect)، فمنهم من ضيق مجاله، ومنهم من وسعه، أورد المتوكل في كتابه من قضايا الرابط في

اللّغة العربية أنّ الجهة هي: " المقولة التي تحدد التكوين الزماني الداخلي للواقعة الدال عليها محمول الجملة" (**المتوكل، 1987، ص23**)، كما عرفها تمام حسان بقوله:" والجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث، فهناك جهات في اللّغة العربية لتقييد معنى الزمن" (**حسان، 1994، ص257**)، أو هي التحديد الزمني الجديد الذي تفيده القرائن في السياق، إذ لا يتحقق الزمن النحوي إلاّ بالجهة لأنّه ما هو إلاّ امتزاج الزمن بالجهة، بمعنى أنّ الجهة ترتبط بالزمن ارتباطاً وثيقاً على الرغم من انفصالها شكلياً عنه، أي إذا كان الزمن النحوي إطاراً خارجياً يحدد وقت وقوع الفعل، ويشير إلى لحظة تلفظه وحدوثه، فإنّ الجهة هي التي تميز الحدث وتخصصه وتبين دلالاته ومعانيه التي يعبر عنها الفعل ومشتقاته كأنْ يكون الفعل آنيًّا، أو لحظيًّا، أو تكرارياً، أو مستمراً، أو انتهائيًّا، أو تاماً أو غير تام، بصرف النظر عن الزمن الذي يتم فيه ذلك، سواء كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، في حين أنّ الزمن يُعنى بتحديد وقت وقوع الحدث بالنسبة إلى زمن التكلم، سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل(**حمداوي، 2020، ص152، وثالث، 1427، ص52**)، ولأنّ الوقت هو فترة زمنية أقلّ نسبة من الزمن حيث يشتمل الزمن على الأوقات، لذلك عُرفت الجهات عند بعض اللّغويين بالموقتات لكونها توقت الزمن وتحدده من خلال الظروف وبعض الأدوات، وتنقسم الجهة إلى قسمين رئيسيين: جهة التمام، وجهة اللاتمام، فالجهة الأولى تدل على الحدث المنجز في الماضي، أو الذي سيكون منجزاً في المستقبل، فالسمة المميزة لها هي اكتمال الحدث وتمامه بصرف النظر عن الزمن الذي يتم فيه ذلك(**ثالث، 1427، ص75**).

وأما الجهة الثانية فهي جهة اللاتمام وتعني الحدث الذي يتصف بالاستمرار أو التكرار في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، فالسمة المميزة لها هي استمرارية الحدث في جميع الأزمنة، وتتفرع هذه الجهة إلى جهة العادة، وجهة الاستمرار.(**ثالث، 1427، ص75**).

ويرى تمام حسان أنّ الأزمنة في اللّغة العربية الفصحى ثلاثة لكنها تتفرع على صعيد الجهة إلى ستة عشر زمناً، فهناك بالنسبة للماضي: البعيد المنقطع، والقريب المنقطع، والمتجدد، والمنتهي بالماضي، والمنتهي بالحاضر، والبسيط، والمستمر، والمقارب، والشروعي.

وفيما يخص الحال، فهناك العادي، والتجددي، والمستمر.أما فيما يتعلق بالمستقبل، فهناك البسيط، والقريب، والبعيد، والاستمراري **(حسان، 1994، ص247)**.

كما ربط كل صيغة بما يناسبها من معاني الجهة، حيث خصّ لكل صيغة القرائن والضمائم التي تناسبها. وقد أشاد بهذا التقسيم الباحث عبد الجبار توامة حيث قال: " إنّ أدق تقسيم لجهات الفعل ومصطلحاتها – فيما نعلم – حتى الآن هو تقسيم الدكتور تمام حسان، على الرغم من النقد الموجه إليه، والذي مفاده أنّ تقسيمه هذا هو نسخ لما في اللغات العربية ...لا سيما إذا علمنا أنّ بعض المصطلحات الواردة في تقسيمه لا وجود لها في اللغات الغربية، كالتجدد بمعناه الدقيق، والشروع والمقاربة، وحتى البعد والقرب في المستقبل، لا يكاد يوجد في تقسيم هذه اللّغات" **(توامة، 1994، ص103)**.

ونلاحظ من خلال هذا التقسيم أنّه تقسيم للأزمنة، وليس تقسيماً للأفعال أو للصيغ، أي أنّ كل زمن من الأزمنة الثلاثة غير مرتبط وملتزم بصيغة معينة مثل:(فعل) أو (يفعل)، إذ يعبر عن الزمن الواحد بصيغ مختلفة تحددها الجهات الزمنية، وتتضافر القرائن لتحديد زمن الصيغة وجهته، وهذه القرائن هي قرائن لفظية متمثلة في اللواصق والأدوات الحرفية مثل: (قد، والسين، وسوف، ولام ونون التوكيد، وما، ولا، ولم، ولن)، والنواسخ مثل: (إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها)، والظروف الزمنية مثل: (الآن) تدل على الحاضر، و(غداً) تدل على المستقبل، وقرائن حالية وهي المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ والجغرافيا... وغيرهما، فالدلالة الزمنية تتنوع من سياق إلى آخر لاعتمادها على القرائن اللفظية أو الحالية، وكل هذا راجع إلى السياق عكس الصيغة الصرفية التي

تبقى ثابتة لها زمن واحد لا يتغير، فالجهة هي التحديد والتعيين الزمني الذي تفيده القرائن في السياق.(**حسان، 1994، ص256**).

كما تناول الباحث عبدالقادر الفاسي الفهري مسألة الجهة، بشكل واضح في كتابه (البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)، وفرق بين الجهة والزمن، فالجهة هي مجموع سمات الحدث التي تسمح بقياسه ووصفه من الناحية المعجمية، فهو ممتد أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود وغير محدود، وهو تام وغير تام (**الفهري، 1990، ص80**)، أما الزمن فذو دلالة إشارية أو تعينية، ويرى أنّ اللغة العربية تتأرجح بين الزمنية والجهة، بمعنى أنها ليست لغة الجهة بالمفهوم الصرف، وليست لغة زمنية بشكل صرف، بل تتراوح بينهما، وفي هذا الصدد يقول:" وقد يقال إنّ الفعل العربي المتصرف لا يدل على الزمن كما حددناه، وإنّما يدل فقط على الجهة، والزمان مستفاد منها، وأنّ أساس الفعل هو بين الجهة التامة والجهة غير التامة، وإذا دلّ الفعل على الزمن، فإنّ الزمن فيه نسبي لا مطلق".(**الفهري، 1990، ص80**).

وقد ميّز كويرك (Quirk) أيضاً بين الجهة والزمن إذ قال:" نستطيع أن نفهم من الزمن التوافق بين شكل الفعل ومفهومنا للوقت، بينما تهتم الجهة بأسلوب أي حدث فعلي مجرب أو مراعى، مثل: تمام الحدث واستمراره"(**Quirk RQ , 1973,p.40**).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الزمن اللّغوي هو عبارة عن " صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط ارتباطاً كليًّا بالعلاقات الزمنية عند المتكلم" (**المخزومي، 1986، ص147**)، ويبدو من خلال تعريفه السابق أنه قد ربط الزمن بالصيغ الصرفية ولم يربطه بالسياق الذي ترد فيه الصيغة، وهو بذلك لم يحدد مفهوم الزمن اللّغوي، بل حدد أدواته أو وسائله، وينطلق من آراء المستشرق الألماني وليام ورايت الذي يلمّح إلى مشكل الربط بين الزمن الوجودي، والزمن اللغوي، وما أفرزه هذا التصور الانعكاسي من تقسيمات (**الملاخ، 2009، ص 44**). كما ذهب إلى أنّ النحاة القدامى

لم ينجحوا في تصوّر أنّ الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي، يدل على الماضي، والحاضر، والمستقبل، وإنّما صيغ ذات دلالة زمنية مختلفة **(المخزومي، 1986، ص146، 147)**.

ويرى السامرائي أنّ الفعل يدلّ على الزمن بصيغ وتراكيب معروفة وهذا أمر حادث في كل اللغات، والعربيّة منها، ولكنّه يلاحظ على العربيّة بقوله:" غير أنّ الصعوبة في هذا الأمر، أنّ أبنية الفعل العربي لا تفصح عن الزمان، كما تشير إلى ذلك مصطلحاتها" **(السامرائي، 1966، ص23)**. ويذكر في موضع آخر مبرزاً أهمية التركيب في صياغة أزمنة الأفعال وتحديد دلالتها الزمنية، ومشيراً إلى الربط بين الزمن الصرفي والنحوي، حيث يقول: " ومن هنا فإنّ الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة، على أننا يجب أن نشير إشارة عامة إلى أنّ الفعل ثلاثة: ماض وحال ومستقبل، وإننا نستطيع أن نقرر أنّ صيغة (فعل) وإن دلت دلالات في الإعراب عن الزمان، فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث أنجز وتمّ في زمن ماض، وأنّ صيغة (يفعل) تتردد بين الحال والاستقبال وإنْ ذهبت في الاستعمال مذاهب أخرى وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها" **(السامرائي، 1966، ص23)**. وفي هذا الصدد يقول برجشتراسر: " إن العربية تتميز عن سائر اللّغات السامية في تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين: إحداهما اقترانها بالأدوات، نحو: (قد فعل) و(قد يفعل) و(سيفعل)، والأخرى تقديم فعل كان على اختلاف صيغه، نحو:(كان قد فعل) و(كان يفعل) و(سيكون قد فعل) إلى آخر ذلك" **(برجشتراسر، 1994، ص89)**.

ويمكن القول أنّ النحاة المحدثين وفي مقدمتهم الدكتور تمام حسان قد قدموا محاولات جادة لاحتواء قضية الزمن في العربية، حيث وصلوا إلى قواعد عامة مطردة في اللّغة تقوم على الأبنية والمركبات، فالزمن لا يتحدد بالفعل وحده؛ لأنّ الفعل يظل قاصراً عن

تحديد الزمان ما لم تساعده قرائن أخرى أو يقع في سياق معين، الأمر الذي يؤكد ارتباط الدلالة الزمنية بالسياق اللغوي، حيث إنّ للسياق دوراً مهما في تعيين الزمن النحوي، وذلك لأنّ مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، وهذا ما دعا الباحث محمد حسن قواقزة إلى القول بأنّ العربية تحتوي على ثلاثة أنماط من الأزمنة، وهي: الزمن الصرفي، والزمن النحوي، والزمن السياقي، والذي عرفه بأنّه:" انحراف التركيب عن الدلالة الشائعة، ويفهم هذا الانحراف من الاستخدام الخاص لهذا التركيب في سياق ما" **(قواقزة، 2008/ 2009، ص3).**

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ النحاة العرب القدامى كانوا يتعاملون مع الأفعال النحوية من منظور زمني محض، ولم يكونوا يدرسونها وفق مقاربة الجهة، بينما يرى أغلب المستشرقين أنّ اللغة العربية بصفة خاصة واللغات السامية بصفة عامة هي لغة بدون أزمنة، وإنما هي لغة ذات جهات، وفي هذا الصدد يقول عبدالمجيد جحفة:" يذهب جلّ المستشرقين الذين درسوا اللغة العربية إلى أن هذه اللغة تجلي تقابلاً جهياً، وليس تقابلاً زمنياً في نظام التناوب الصرفي للفعل، لقد حاول أغلب المستشرقين أن يبنوا تقابلاً جهياً بين الصيغتين الفعليتين (فعل ويفعل) وقد سموا الشكل (فعل) تاماً، وسموا الشكل(يفعل) غير تام، أو غير مكتمل، وهذان المصطلحان اللذان يقابلان صيغة الماضي وصيغة المضارع، واللذان لم نعهدهما في النحو العربي" (حمداوي، 2020، ص155). ومن أهم المستشرقين الذين قالوا بجهية اللغة العربية بصفة خاصة واللغات السامية بصفة عامة، إميل بنفينست(**H. Fleisch,1974,pp11-19**)، وبلاشير،(**Blachere, 1952**) وغيرهما، ممن أهملوا الزمن الجملي، وأثبتوا الحضور الكلي للجهة في اللغة العربية، أما المحدثون فقد أتبثوا أن اللّغة العربية تتأرجح بين الزمنية والجهة، بمعنى أنّها ليست لغة الجهة بالمفهوم الصرف، وليست لغة زمنية بشكل صرف، بل تتراوح بينهما، حيث يرون أنّ الفعل العربي يعبر عن الزمن والجهة معاً، أي أنّ العربية تمتلك شكلين من الفعل،

يشيران إلى الزمن والجهة معاً، وهذان الشكلان هما التام وغير التام، في مقابل التمام واللاتمام، ويعد كومري (Comrie) من أوعى المستشرقين بالعلاقة الوثيقة بين الزمن والجهة في العربية، حيث قال: " هناك مجموعتان من الأشكال في العربية المكتوبة، تشيران تقليدياً لتنوع الجهات أو الأزمنة أو الحالات، وتميزان بين كل من التام (perfect) وغير التام(imperfect) أو التمامية (perfective) وغير التمامية (imperfective)... فيفسر شكل التمامية بمعنى تمام الحدث والزمن الماضي، بينما تفسر غير التمامية بمعنى الحدث غير التام والزمن الحاضر".(Comrie.B. ,1976,p78) وبناء عليه يبدو واضحاً أنّ كومري قد تنبّه إلى أنّ الأشكال التامة وغير التامة تنوعات شكلية للجهات والأزمنة والحالات، وليس تنوعات للجهات فقط، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بين الزمن والجهة، وعدم جواز الفصل بينهما في العربية.

المبحث الثانية الدّلالة الزّمنيّة والجهوية للفعل الماضي

عرَّف النُّحاة الفعل الماضي بأنّه:" مادلّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك" (**ابن يعيش، 4/7**)،أي: أنه حدث قبل زمن التحدث عنه في قوله:(قبل زمانك) أي قبل الإفصاح عنه، فهو عبارة عن فترة زمنية يمتد طولها من أقصى نقطة من القدم الزمني وتنتهي بالزمن الحاضر، والماضي عبارة عن زمن محض، أي أنه لا يحمل في طياته من الدلالات غير الدلالة الزمنية، فزمنه كل مدلوله، وقد خص النُّحاة صيغة (فَعَل) للدّلالة على الزّمن الماضي مطلقاً دون تحديده، لأنّ التحديد الزمني من وظائف السياق لا الصيغ المجردة، فهي لا تخلو من الزمن، ولكنّها تدلّ على الزمن المطلق غير المعين بالماضي لافتقارها إلى إمكانية التحديد التي يتبنّاها السياق ويظهرها على أتم وجه، لأنّ الفكرة الزمنية ترتبط في حقيقة الأمر بإرادة المتكلم (**المخزومي، 1986، ص124**). قال سيبويه:" أمَّا بناء مامضى فذَهَبَ، وسَمِعَ ومَكُثَ، وحُمِد" (**سيبويه، 12/1**)، وقال ابن يعيش:" الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده" (**ابن**

يعيش، 4/7)، ويرى السامرائي : أنّ صيغة (فعل) " تدل على حدث كان قد تمّ في زمن ماضٍ لا نستطيع ضبطه وتعيينه" **(السامرائي، 1966، ص28)**، وأطلق عليه الدكتور تمام حسان الماضي البسيط، وعرّف البساطة بأنها : " الخلو من معنى الجهة، أو بعبارة أخرى عدم الجهة، فيكون معنى الجهة هنا معنى عدمياً" **(حسان، 1994، ص245)**، كما سمّاه الأستاذ حامد عبدالقادر (الماضي المطلق) ورأى أنّه أبسط الأنواع وأعمّها في الدلالة... أمّا أنّه أعمّها في الدلالة فلأنّه يدلّ على مجرد وقوع الحدث في الماضي دون الإشارة إلى قرب أو بعد أو استمرار أو انقطاع أو توكيد أو غيره **(الوزير، 1998، ص105)**، ولكنْ هذا لا يعني أنّ الماضي يدل على الزمن الماضي التام المنقطع بصفة مطلقة، وإنّما قد يحدث أحياناً أنْ ينصرف الماضي عن هذا الزمن ليعبر عن الحال والاستقبال، وذلك من خلال السياق عن طريق القرائن والسوابق والضمائم التي تعمل على تصريف الدلالة من زمن إلى آخر، فصيغة (فعل) مثلاً لا تعبر عن دلالة زمنية ماضية محددة فحسب، بل قد تعبر عن دلالة غير محددة تحتمل القرب والبعد، ومتأمل اللغة العربية من الوجهة الزمنية يجد الكثير من التركيبات اللغوية التي يمكن أن تشكلها صيغ الفعل مع ما يتصل بها من قرائن لفظية، فيكون لكل تركيب بعد زمني يختلف قرباً وبعداً واتصالاً واستمراراً وانقطاعاً. وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى ذلك حيث ربط كل صيغة بما يناسبها من معاني الجهة كالقرب والبعد والانقطاع والتجدد والاستمرار وغيرها **(حسان، 1994، ص245)**، وكل هذا راجع إلى السياق عكس الصيغة الصرفية التي تبقى ثابتة لها زمن واحد لا يتغير، فالجهة هي التحديد والتعيين الزمني الذي تفيده القرائن في السياق. وفيما يلي بيان لذلك بالتَّفصيل:

1. الماضي القريب المنتهي بالحاضر:(قد فعل) **(حسان، 1994، ص245)**، وهو ما يعبر به عن فعل واقع في زمن ماضٍ قريب من الحال ولكنه منقطع عنه، كقوله تعالى:چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ چ (سورة المجادلة، الآية:1)، وقول المقيم :(قد قامت

الصلاة). وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك في حديثه على دلالات (قد) التقريبية حيث قال:" (قد) حرف معناه التقريب وذلك أنك تقول: (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيدا وقد يكون قريبا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ(قد) فقد قربته ممّا أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: (قد قامت الصلاة)، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان، ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال" (**ابن يعيش، 147/8**). وفي قول ابن يعيش إشارة إلى مصطلح الجهة عندما قال: الزمن البعيد، والزمن القريب، وأنّ (قد) لها دور في تحديد الجهة حيث إنها تعمل على تقريب الزمن الماضي إلى زمن الحال، وهذا ما ذهب إليه وليم رايت من أنّ المركب (قد فعل) يدل على وقوع الحدث قبل قليل من زمن التكلم (**السامرائي، 1966، ص27**). وقد تأتي صيغة (قد فعل) للدلالة على الماضي البعيد(**السامرائي، 1966، ص29**)، كقول الشاعر(الطويل):

وكَانَ قَدِ اسْتَسْقَى الغَمَام وقَدْ بَدا لَهُ عَارضٌ مِنْ جَانبيْهِ جهَام

2. الماضي البعيد المنقطع:(كان فعل)، ويستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماض بعيد مع وظيفة زمن الانقطاع، لأنّ الانقطاع سمة زمنية من سمات صيغة (فعل) تدل على الماضي المنقطع في مسافة زمنية معينة، أي أنّ الحدث ليس مستمراً (**حسان، 1994، ص245، والدراجي، 2013، ص14**)، وقد أقر بذلك الدكتور مهدي المخزومي بقوله: " و(كان) ليست مستقلة في الدلالة على الزمان، ولكنّها ضميمة للفعل الماضي، لتدل معه على زمن بعيد منقطع" (**المخزومي، 1986، ص183، 184**). نحو: (كان أرسل محمداً – صلى الله عليه وسلم – إلى البشرية كافة)، فالمركب(كان أرسل) دال على الزمن الماضي البعيد المنقطع، حيث أفاد فعل الكينونة الانقطاع البعيد المرتبط بفترة زمنية بعيدة في الماضي.

3. الماضي القريب المنقطع: (كان قد فعل)، ويعبر به عن حدث وقع في زمان ماض قريب، والقرب مأخوذ من (قد) لأنها إذا دخلت على الماضي تقربه من الحال، مثل: (عند وصول الشرطة كان اللص قد هرب) (حسان، 1994، ص245، و بلحاج، ص229).

4. الماضي المتجدد المنقطع: (كان يفعل)، وهو ما يدل على حدث تجدد وقوعه مرات في الماضي وانقطع، وقد يكون انقطاعه قريباً أو بعيداً عن الحال (حسان، 1994، ص245، وميهوبي، 2009–2010، ص116)، نحو قوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖچ (سورة الأعراف، الآية: 177). فهذا التركيب يدل على أنّ الظلم كان متكرر الوقوع من قبل أهله في الماضي، ينقطع ويتجدد.

وقد دعا أحد اللّغويين المحدثين إلى تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال المساعدة، لأنها إذا دخلت على جملة اسمية ساعدت على جعل الاسم في حيز زمان معين، وإذا دخلت على جملة فعلية ساعدت على تفصيل الأزمنة وتحديدها (توامة، 1994، ص45).

5. الماضي المتصل بالحاضر:(ما زال يفعل)، ويتكون من الأفعال الناسخة المساعدة (ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتئ، ما دام) متقدمة على الفعل المضارع، ويستخدم هذا التركيب للدلالة على حدث وقع في الزمن الماضي، ولكنه بقي إلى زمن التكلم، فهذه الصيغة تعد حلقة وصل بين الماضي والحاضر؛ لأنها تربط بين حدثين (**حسان، 1994، ص245، وتوامة، 1994، ص85، وبلحاج، ص230**)، نحو: (ما زال محمد يكتب) فإن محمداً مستمر بالكتابة من زمن سبق زمن الإخبار وظلّ مستمراً حتى زمن التكلم، ويسمي المطلبي هذه الأفعال بتركبها مع بناء (يفعل) بالزمن المشترك (**خنياب، ص35**).

6. الماضي المستمر المنقطع بالحاضر:(ظل يفعل)، ويعبر به عن الحدث الذي استمر وقوعه في الزمن الماضي وتوقف عند زمن التكلم،(**عبدالحميد، 2005، ص80**). نحو قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔچ (**سورة الحجر، الآية:14**).

7. الماضي المستمر حتى الزمن الحاضر: (كان فاعلاً)، ويستعمل هذا التركيب للتعبير به عن الحدث الذي استمر وقوعه في الزمن الماضي وهو مستمر حتى زمن التكلم وبعد زمن التكلم إن لم يقطعه فعل آخر (عبدالحميد، 2005، ص81). نحو قوله تعالى:چ چ چ چ چ،(سورة النساء، الآية:96). أي أن غفرانه ورحمته كان مستمراً في الماضي ولم يزل مستمراً في الحاضر وفي المستقبل أيضاً. لأن الله موصوف بهذه الأوصاف الدائمة في الماضي والحاضر والمستقبل فهي غير مقيدة بزمن معين.

8. الماضي المقارب: (كاد يفعل)، ويستعمل للتعبير عن حدث قارب الوقوع ولكنه لم يقع (**حسان، ص245، وتوامة، ص90**) نحو: كاد الامتحان ينتهي، فهذا التركيب يدل على أن الامتحان اقترب انتهاؤه في الماضي ولكنه لم ينته، ويعد الفعل الماضي هنا غير تام؛ لأنه لم يقع ولم يتم إنجازه قبل زمن الإخبار به. وقد اختلف المحدثون في الدلالة الزمنية لهذا المركب، فذهب المنصوري إلى أنّه لا يدل على وقوع الحدث في ماض قريب من الحاضر بل يدل على قرب وقوع الحدث في الماضي سواء كان هذا الماضي بعيداً أم قريباً من الحاضر، على حين ذهب غيره إلى أنّه دال على قرب وقوع الحدث من لحظة التكلم (**خنياب، ص35**).

9. الماضي الشروعي: ويتكون من أحد أفعال الشروع (طفق، أنشأ، جعل، علق، أخذ) مع بناء (يفعل) فيدل حينئذ على أن الحدث بدئ العمل به في الزمن الماضي، ولم يزل زمن عمله مستمراً (**حسان، 1994، ص245، وميهوبي، ص116**) نحو قوله تعالى: چ ي ئج ئحچ.(سورة الأعراف، الآية:22) ويرى النحاة أن أفعال الشروع مرتبطة بالزمن الحالي فقط، وليس الماضي؛ لأنّ الماضي من الزمان قد مضى وانقطع، والمستقبل لم يقع بعد، وفي ذلك يقول الرضي: " وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن (أنْ) دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بـ(أنْ)، لأنّ المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال" (**رضي الدين الأستراباذي، 2007،**

222/4). وهذا ما أكّده بشير جلول بقوله: " تدل صيغة الماضي على زمن الحال إذا كانت من أفعال الشروع نحو: شرع وطفق ...إلخ، فهذه الأفعال ماضية لفظاً وزمنها الحال، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ليتوافقا، وهذا هو السبب في عدم اقتران خبرها بـ(أن) المصدرية إذ أنّ المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال، وزمن أفعال الشروع يدل على الزمن الحالي فيقع التعارض بينهما"، (**جلول، 2011، ص6)**. ومن خلال ما سبق يمكن القول إن د. حسان في ذهابه إلى دلالة هذه الأفعال على الزمن الماضي قد استمد المضي من الفعل (طفق) ولم يلتفت لدلالة (يفعل) الزمنية.

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ التراكيب السابقة قد دلت على الزمن الماضي مع مراعاة قرب الحدث المدلول عليه في التركيب وبعده من زمن التكلم، فزمن الماضي لم يتغير وإنّما الذي تغيّر هو الكمية الزمنية الماضية بالنسبة إلى حدث زمن الحاضر، لذا فقد أصبحت الجهة تمثل وحدة قياس جديدة للتقطيع الزمني الطويل لاسيما بالنسبة إلى زمن الماضي وزمن المستقبل لطول المدة الزمنية التي يدلان عليها فتعمل الجهة على تقليص المسافة الزمنية لهذين الزمنين، لذلك سميت تحديداً زمنياً عند المحدثين ولم تدخل في إيجاد الزمن بل في تحديد وتقليص وتقييد الزمن. فالجهة إذاً من المقيدات اللّغوية في الدرس النحوي التي لا شأن لها بدراسة الصيغة الصرفية المجردة وإنّما هي ذات وظيفة سياقية تعطي قيمة زمنية محددة للزمن الفلسفي داخل النصوص اللّغوية.

وقد تستعمل صيغة الماضي في التراكيب اللّغوية للدلالة على الزمن الحاضر تبعاً للقرائن السياقية التي تفيد ذلك الزمن، من ذلك أنْ يقصد باللّفظ إيقاع معناه في حال النطق به، ومن مواضع ذلك إذا وردت في تركيب إنشائي نحو: (بعت) و(اشتريت) وغيرهما من ألفاظ العقود، قال ابن مالك:" وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، والإنشاء في اللّغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا، أي: ابتدأ، ثم عُبِّر به عن إيقاع معنى

بلفظه يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بـ(زوجتُ)، والتطليق بـ(طلقتُ)، والبيع والشراء بـ(بعتُ واشتريتُ)، فهذه الألفاظ وأمثالها ماضية اللّفظ حاضرة المعنى؛ لأنّها قُصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النّطق بها" (**ابن مالك، 1990، 30/1**). كما تستعمل صيغة الفعل الماضي بدلاً من الفعل المضارع للدلالة على زمن الحال في بعض المواضع اللغوية كما يقول علماء البلاغة لنكتة بلاغية تنزيلاً لحوادث الحال منزلة حوادث الماضي التي وقعت وأصبحت حقائق واقعية (**بوخلخال، 1987، 50/1، 51**).

واتفق نحاة البصرة والكوفة على قيام الفعل الماضي مقام الفعل المضارع للدلالة على زمن الاستقبال في بعض التراكيب اللّغوية على خلاف الأصل، وذلك إذا ورد في سِياق الدُّعاء، حيث يقول الرضي: " اعلم أنّ الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، إمّا دعاء نحو: رحمك الله"،(**رضي الدين الأستراباذي، 2007، 8/4**) وكذلك مع أغلب أدوات الشرط؛ لأنّ أدوات الشرط قد تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى الاستقبال نحو قوله تعالى: چ ھ ے ۓ ڭ چ (سورة الإسراء، الآية:7). حيث يقول المبرد: " وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية؛ لأنّ الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع" (**المبرد، 1999، 350/1**).

ويتضح ممّا سبق أنّ صيغة الفعل الماضي قد وضعت أصلاً للدلالة على الزمن الماضي، ولهذا جاءت في أغلب استعمالاتها للدلالة على الزمن الماضي مطابقة مع أصل وضعها، إلاّ أنها قد تدل على غير الماضي كالحال والاستقبال الذين وضع لهما الفعل المضارع أصلاً، وهذه الدلالة المحولة أو الطارئة على صيغة الماضي ليست دلالة الصيغة الصرفية الإفرادية، وإنّما نتيجة ورود صيغة الماضي مع غيرها في تراكيب لغوية معينة اتفق النحاة على صلاحية دلالتها على الحال أو الاستقبال، لما تحدثه القرائن والأفعال المساعدة على تعيين الجهة الزمنية المقصود التعبير عنها من طرف المتكلم، والمعلومة لدى السامع.

المبحث الثالث الدّلالة الزّمنية والجهوية للفعل المضارع

إنّ تسمية النُّحاة الفعل المضارع بهذا الاسم ليست قائمة على الزّمن، وإنّما لمشابهته اسم الفاعل في المعنى، وفي حركاته وسكناته، وقد اختلف النحاة القدامى في دلالة الفعل المضارع الزّمنية، فبعضهم يذكر أنّه يدلُّ على زمن الحال، وذلك لأنّ المستقبل غير محقق الوجود، وعليه ابن الطراوة ، وبعضهم الآخر يقول: إنّه يدلُّ على الاستقبال، وذلك لأنّه لا يوجد للحال صيغة لقصره، وهو مذهب الزجاج، ومنهم من يرى أنّه مشترك بين الحال والاستقبال، وذلك لأنّ إطلاقه على كل منهما، لا يتوقف على مسوغ، بخلاف إطلاقه على الماضي فإنّه مجاز لتوقفه على مسوغ، والمقصود بالمسوغ هنا النفي، وهو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أنّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو رأي الفارسي ، ومنهم من يرى أنّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وهو رأي ابن طاهر (**السيوطي، 2010، 24/1**). وربما يرجع سبب الخلاف بين علماء النحو في أنّ دلالة المضارع بلفظه على زمنين الحال والاستقبال، ولم يخصص بزمن معيّن كالفعل الماضي المقترن بالزّمن الماضي، وفعل الأمر المقترن بزمن الاستقبال. كما نظر النحاة في الصيغة الزمنية التي ربطوها مع الفعل المضارع ووجدوا أنّها لا تعطي فهماً واضحاً دقيقاً للفكرة الزمنية التي هي الحال والاستقبال، فقالوا إنّ الفعل المضارع – ويعنون به صيغة(يفعل) – يدلّ على الحال حينما يكون مجرداً، وأمّا مع القرينة فيمكن أنْ يدل على المستقبل، والواقع أنّ دلالته على زمن المستقبل متأتية من السياق النحوي التركيبي ذي المدلول السياقي وليس من خلال الصيغة المجردة، فضلاً عن ذلك أنّ تجرد الفعل المضارع لا يدل على الحال مطلقاً، بل يحتاج إلى القرائن لتحديد زمن الفعل وتقييده، وهذا يكشف عن كون التحديد الزمني في هذا الفعل من لوازم السياق النحوي ضمن ما يعرف بتضافر القرائن، وفيما يلي توضيح لدلالة صيغة المضارع معبر عنها بالجهات الزمنية المتعلقة بمعاني القرب والبعد والاتصال والانقطاع والتجدد والمقاربة وغيرها كما يأتي:

أولاً: دلالة الفعل المضارع على زمن الحال:

تقوم الصيغة الصرفية (يفعل) بتأدية الصور المختلفة لهذا الزمن، ويذهب أغلب النحاة إلى أنّ الفعل المضارع قد يترجح للدلالة على زمن الحال دون غيره إذا كان مجردا من أي علامة أو قرينة تخلصه لغيره من الأزمنة، لأنّه إذا أريد به الدلالة على الاستقبال اشترطوا له علامة أو قرينة تخلصه لذلك، كما يذهب جمهور النحاة إلى أنّه يتعين للحال بقرينة خاصة بزمن الحال، مثل: الآن والحين والساعة، وما كان في معناها من الظروف الدالة على الحال، وإذا كان منفياً بـ(ليس)، أو (ما)، أو (إنْ) أو بدخول لام الابتداء عليه **(حسن، 57/1، 58)**. وفيما يلي أهم صور الزمن الحاضر:

1. الحاضر البسيط أو العادي أو المطلق: وهو الخالي من الجهة، وصيغته (يفعل)، ويعبر بها عن حدث يقع وقت التكلم دونما تحديده بوقت معين، مثل قولنا: يذهب زيد إلى المدرسة **(حسان، ص245، وبلحاج، ص231)**.

2. الحاضر المتجدد: ويدل على الحدث الذي يتكرر وقوعه في الزمن الحاضر وعند زمن التكلم، نحو: (تشرق الشمس من الشرق) فالشروق حدث متكرر كل يوم لكنه منقطع بالغروب، فالحال مستمر على سبيل التجدد (خنياب، ص61).

3. الحاضر المستمر: (يظل يفعل)، ويعبر به عن الحدث الذي يستمر وقوعه في الزمن الحاضر وعند زمن التكلم، مثل: الطالب المجتهد يظل يراجع دروسه،**(عبدالحميد،2005،ص80، وبلحاج، ص232)**. ويفرق عبد الجبار توامة بين معنى التجدد والاستمرار في صيغة (يفعل)، فالتجدد يحدث باستمرار ولكن ينقطع، بيد أنّ الاستمرار يحدث دون تقطع، ويرى أنّه من الصعب الفصل بينهما، لأنّ التجدد يفيد معنى الاستمرار **(توامة، 1994، ص92)**.

4.الحاضر المقارب: (يكاد يفعل)، ويتكون من الأفعال الناسخة المساعدة(يكاد، يوشك)، ويدلان على أن الحدث قرب على الوقوع لكنه لم يقع،(بالحاج، ص232) كقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ (سورة النور، الآية: 35).

5.الحاضر المتصل بفعل ماضٍ سبقه: (يفعل وقد فعل)، ويعبر به عن حدث واقع عند زمن التكلم وهو متصل بحدث واقع في الزمن الذي سبقه **(عبدالحميد،2005، ص80)**. نحو قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ (سورة الرعد، الآية 6).

ثانياً: دلالة الفعل المضارع على زمن الاستقبال:

ويقصد به أن الحدث الذي يشتمل عليه الفعل لم يقع في زمن الإخبار، قال ابن يعيش : " والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمن الإخبار عنه قبل زمان وجوده" (ابن يعيش، 4/7). وقال السامرائي: " وقد يترشح بناء (يفعل) ونحوه للمستقبل، وذلك بزيادات تسبق الفعل هي (السين) و(سوف) و (لا)" **(السامرائي، 1966، ص32، 33)**، أو اقترن بأدوات الشرط، والترجي والإشفاق، ونونا التوكيد، وعندما يقتضي طلباً**(السيوطي،2010، 24/1)**، لأنّ الحدث في الطلب لا يتحقق إلاّ متأخراً، ودلالته على زمن المستقبل متأتية من السياق النحوي التركيبي ذي المدلول السياقي وليس من خلال الصيغة المجردة، فهو أكثر احتياجاً للقرائن السياقية من زمن الحال، وفيما يلي صور لهذه الدلالات الزمنية وما يتولد عنها من اتجاهات نحوية :

1. المستقبل المطلق (البسيط) : ويراد به دلالة الفعل على المستقبل من دون تحديد أو تعيين لجهته الزمنية، فقد يستغرق المستقبل كله أو جزءاً منه (**خنياب، ص63)**، ويُعبّر عنه بصيغة (يفعل) ومن أمثلته قوله تعالى:چ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ چ(سورة البقرة، الآية 113)، فيوم القيامة صرف دلالة (يحكم) إلى المستقبل، لكنه مستقبل غير محدد أهو قريب أم بعيد؟ وقد تنبّه النحاة لهذه الدلالة حيث أطلق عليه الدكتور عباس حسن المستقبل الواسع (**حسن، 60/1)**.

2. المستقبل القريب: (سيفعل)، ويُعبّر به عمّا يتوقع حدوثه في الزمن المستقبل القريب من زمن التكلم، نحو: (سيذهب محمد إلى الكلية) فالفعل سيحدث في زمن ما بعد زمن التكلم قريب منه **(حسان، 1994، ص245، وبلحاج، ص233)**.

3. المستقبل البعيد: (سوف يفعل)(حسان، 1994، ص 245)، ويعبر به عن وقوع الحدث بعد زمن التكلم بوقت بعيد، ومن أمثلته قوله تعالى:چ گ گ گچ ، (سورة التكاثر، الآية:3) وقد ميّز البصريون بين (السين) و(سوف) في التعبير عن دلالة هذه الصيغة، حيث ذهبوا إلى أنّ (سوف) أكثر تراخيا من (السين) في تحديد هذه الدلالة الزمنية، وأيّدهم في ذلك بعض من المحدثين، في حين ذهب الكوفيون إلى أنهما مترادفتان، وليست مدة الاستقبال مع (السين) أضيق منها مع (سوف). بل (السين) مقتطعة من (سوف) وليست أصلاً برأسه، وتابعهم عدد من المحدثين في هذا إذْ لم يروا في (سيفعل) دلالة على المستقبل القريب، بل تدلّ على المستقبل مطلقاً (**خنياب، ص63**).

4. المستقبل المستمر: (سيظل يفعل)،**(حسان، 1994، ص245)**. ويدل على وقوع الحدث في المستقبل القريب من زمن التكلم بصورة مستمرة، نحو قولنا: (سيظل العلم يقدم إنجازاته للبشرية)، وزاد عليه بعض المحدثين (سوف يظل يفعل) للدلالة على المستقبل المستمر البعيد **(عبدالحميد، 2005، ص80، وخنياب، ص63)**، وفي أسلوب النفي قد تدل صيغة (لن يفعل) و(لايفعل)، إذا كانتا تدلان بمعونة قرائن أخرى على التأبيد، على الاستمرار في المستقبل **(توامة، 1994، ص95)**.

5. المستقبل القريب المنقطع: (سيكون قد فعل)، ويعبر به عن وقوع حدث في المستقبل القريب، أي أن هذا الحدث سيكون منتهيا قبل وقت معين في المستقبل، مثل:(غداً عند الساعة الرابعة سيكون الامتحان قد انتهى) **(بلحاج، ص234)**.

وقد تتعدى صيغة المضارع استعمالات الحال والاستقبال لتدل على الزمن الماضي بواسطة قرائن ترشحها لهذه الدلالة وهو مظهر من مظاهر الانفتاح في تركيب الزمن في

نظام الجملة وذلك إذا اقترنت ب(لم) و(لمّا) لأنّهما تدخلان على صيغة الفعل المضارع فتنقلان معناه إلى الماضي (**الاستراباذي،2007، 26/4، وأبوحيان الأندلسي، 2010، 102/1**)، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (سورة الإخلاص، الآية:3)، ونحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ(سورة آل عمران، الآية: 142) وهما حرفا نفي وجزم وقلب للفعل المضارع إلا أنَّ الفرق بينهما أنّ (لمْ) لنفيه في الزّمن الماضي مطلقاً، و(لمَّا) لنفيه في الزّمن الماضي القريب من الحال، أو المستمر إلى الحال(**ابن هشام،1،2005/291، 293**)، وكذلك إذا سبق بـ(لو) الامتناعية، أو بـ (إذْ)، و (ربما) (**السيوطي،2010، 27/1، وحسن، 61/1**). تلكم هي المواضع التي استطعت الوقوف عليها حول الفعل المضارع، والخلاصة أنَّ صيغة الفعل المضارع بما يتركب معها من قيود زمنية وما يفرضه السياق من دلالات نحوية يجعل الزمن في الفعل المضارع مختلفاً ومتنوعاً.

المبحث الرابع كفعل الأمر ودلالته الزمنية والجهوية

فعل الأمر" هو الفعل الدَّال على طلب حدوث فعل، أو تركه بعد زمن التَّكلم" (**بوخلخال،1987، 137/1**). ويعبر عنه بصيغة(افعل)، وعلامته التي يُعرف بها كما يقول ابن هشام : " مركَّبةٌ من مجموع شيئين، وهما دلالتُهُ على الطّلب، وقبولهُ ياء المخاطبةِ"(**ابن هشام، 1963، ص30**). وقد اختلف النُّحاة البصريون والكوفيون حول فعل الأمر، فذهب البصريون إلى أنَّ فعل الأمر من المضارع بعد نزع حرف المضارعة، وهم يَعُدُّون فعل الأمر قِسْماً قائماً بذاته، ويُبنَى على ما يُجْزَم به مضارعه فتقول في: يَضَعُ ضَعْ، (**ابن يعيش، 58/7**) أمّا الكوفيون فيرون أنّ فعل الأمر عندهم مُقتطع من الفعل المضارع، وليس قائماً بذاته مثل الفعل الماضي والمضارع فهو مجزوم بإضمار اللام المحذوفة لكثرة الاستعمال فصيغة (افْعَل) عندهم أصلها (لِتَفْعَل) (**ابن يعيش، 61/7، والسيوطي،2010، 29/1، 30**). ويرى إبراهيم السامرائي أنّ الكوفيين كانوا

على حق عندما أبعدوا الأمر لأنّه طلب، وهو حدث كسائر الأحداث، ودلالته الزمنية غير واضحة، لأنّ من شروط الفعل أنْ يكون مقترناً بالدلالة على الزمان، وهو ما لا يتوفر في فعل **الأمر (السامرائي، 1966، ص21).**

أمَّا دلالة فعل الأمر على الزّمن فهو يدل على الاستقبال دائماً؛ لأنَّ الأمر يُطْلَب به الفعل لمَا لمْ يقع، ومالمْ يقعْ لا يكون إلاّفي المستقبل، وقد أشار سيبويه إلى هذه الدلالة وهو يمثل للأفعال الثلاثة، إذ قال: "وأمّا بناء مالمْ يقع، فإنّه قولك آمراً : اذْهَبْ واقتُلْ واضرِبْ" **(سيبويه، 2004، 12/1)**، وبذلك قال المبرد : " وإنّما الأمر من الفعل المستقبل، لأنّك إنّما تأمره بما لم يقعْ "، وقد أكَّد ذلك ابنُ مالك بقوله: " والأمرُ مُستقبلٌ أبدًا" **(المبرد،1999، 120/1)**. ثُمَّ أوضح قائلاً: " لمَّا كان الأمر مطلوباً به حصول مالم يحصل كقوله تعالى: چ ے ۓ چ،(سورة المدثر، الآية:2)، ودوام ما حصل كقوله تعالى:چ ٱ ب ب پ چ(سورة الأحزاب، الآية:1) لَزِم كونه مستقبلاً، وامتنع اقترانه بما يُخرجُه عن ذلك"، (ابن مالك، 24/1) ومن أمثلة طلب حصول مالم يحصل قوله تعالى: چ ڃ چ چ ڃ چ(سورة العلق، الآية:1) هذا في الأمر، ومن الدُّعاء قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ چ (سورة الفاتحة، الآية: 6)، ومن أمثلة الاستمرار على أمرٍ قد حصل قوله تعالى:چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ (سورة هود، الآية:112)، ومثلُ ذلك الأمر بتكميل المأمور به نحو قوله تعالى:چ ڃ چ چ ڃ ڃ چ چ (سورة النساء، الآية: 136)، ويلحق بهذه الأفعال كلماتٌ تستعمل استعمالاً محدوداً في داخل إطار الجملة مؤديّة مهام أفعال الأمر مثل التّعبير عن معنى الأمر باسم فعل الأمر نحو قولك: صَهْ صَهْ، وآهٍ، وهو كثير في اللّغة العربية، كما يمكن التّعبير عن معنى الأمر بالمصدر مثل: مَهْلاً، وغيرها من الألفاظ الدَّالة على طلب الأمر بغير صيغة فعل الأمر المعروفة.

أمّا النُّحاة المحدثون فقد اختلفوا في دلالة فعل الأمر على الزّمن إلى ثلاثة مذاهب:

1- منهم من ذهب مذهب النّحاة الأوائل في أنّه يدلّ على المستقبل فقط، ومن بينهم الدكتور عبد الصبور شاهين في قوله: " الأمر يعني الطلب وهو لا يكون إلاّ في المستقبل، أي أنّ الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية" **(شاهين، 1980، ص61)**، ويؤكد هذا الرأي عباس حسن في قوله:" زمن الأمر مستقبل في أكثر حالاته؛ لأنه مطلوب به حصول مالم يحصل، أو دوام ماهو حاصل" **(حسن، 65/1)**.

2- منهم من يجعله يدلّ على زمن الحال والاستقبال؛ تعليلاً بكونه مأخوذاً من المضارع الذي هو مشترك بين الحال، والاستقبال، ويمثله تمام حسان بقوله: " فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة والأمر باللام" **(حسان، 1994، ص250)**.

3- أنّه يدلّ على زمن الحال فقط، وقد ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم أنيس في قوله:" ولما رأى نحاة العرب ثلاث صيغ للفعل اختصوا كلاً منها بزمن من تلك الأزمنة الثلاثة، وجعلوا الفعل المسمى بالماضي لكل حدث مضى وانتهى أمره، كما جعلوا الأمر للزمن الحالي، وخصصوا المضارع بالمستقبل" **(أنيس، 1978، ص180)**.

وقد عزا بعض علماء اللّغة المحدثين إلى أنّ الدلالة الزمنية لصيغة (افعل) ينبغي أنْ تدرس في السياق الذي ترد فيه لا في الصيغ المجردة، لأنّ الصيغة وحدها عاجزة عن إعطاء الدلالة الزمنية المحددة مالم تدخل في سياق تركيبي تتضح فيه الملامح الحقيقية لزمنها، ومن هنا يصار إلى القرينة التي تضام الصيغة في السياق لكي تحدد الفترة الزمنية للمستقبل المدلول عليه من الصيغة الطلبية، وهو ما يعرف بالجهة، إذ تظهر وظيفة الجهة في بيان مقدار الفترة الزمنية المطلوبة من المأمور حينما يقال له: (اذهبْ)، فتأتي الجهة لكي تبيّن الفترة الزمنية المطلوبة من خلال التقييد بـ(الآن أو غداً)، فالجهة إذاً ذات وظيفة تحديدية للزمن المستقبل الذي تتضمنه صيغة(افعل) من حيث القرب والبعد من زمن التكلم،وفي هذا الصدد يرى الباحث حيدر عودة الدراجي أنّه لا صحة لما يقال: من دلالة الأمر على زمن الحال واختصاصه به، إنّما نلمح فيه غالباً المستقبل القريب أو البعيد. ففي قوله تعالى يأمر موسى

وأخاه: چ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ چ(سورة طه، الآية:43)، لا نستطيع أنْ نتصور أنّ حدث الذهاب إلى فرعون قد تمّ في زمن التكلم كما يقول النحاة (**الدراجي،2013، ص139، 140**).

وهناك من ذهب إلى عدم دلالته على أيِّ زمن. وقد أيَّد هذا الرأي الدكتور مالك يوسف المطلبي الذي يرى أنّ صيغة الأمر لا دلالة لها على الزمن، فهو يرى أننا إذا نظرنا إلى الفعل على أنه حدث من أحداث الوجود لا اللّغة لزم أن يكون له زمن، أو أن يكون الزمن من مستلزماته فهو يقرّ بلزوم اقتران الفعل بالزمن ، لأنّ الزمن من مقومات الأفعال وهو ملازم لها حيث يقول:" إنّ فعل الأمر لا يدل بصيغته على زمن إلاّ إذا أريد النص به على ذلك، ثمّ قال: نخلص أنّ صيغة الأمر صيغة فعلية مفرغة من الزمن" (**المطلبي، 1986، ص121– 123**).

هذا ما قرّره العلماء في فعل الأمر. ومن خلال ما تقدّم نرى أن لصيغة فعل الأمر دلالات زمنية تكتسيها من خلال السياق الذي ترد فيه، والزمن الغالب عليها هو الزمن الاستقبالي.

الخاتمة

إنّ خاتمة أيّ بحث تتضمّن النّتائج العلميّة التي توصّل إليها الباحث من خلال دراسته، ويمكنني أن أوجز هنا النّتائج التي توصّلت إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- إنّ اللّغة العربية تحتوي على إمكانات هائلة ومتنوعة في مجال التعبير عن الزمن، فهي تعبر عن الزمن بدقة متناهية من خلال المركبات الزمنية، وملابسات السياق، عكس ما يدعيه البعض من أنّها ذات إمكانات محدودة للتعبير عن الزمن.

2- إنّ حقيقة الفعل هو مادلّ على حدث في زمن معيّن، فمدلول الفعل أمران: الحدث والزمان، فيدلّ على الحدث بمادته، أي: حروفه التي يتكون منها، ويدلّ على الزّمان بهيئته أي وزنه وصورته التي يكون عليها.

3- إن الزّمن جزء من دلالة الفعل النّحوي فهو لاينفكُّ عنه على الإطلاق، وإنّه هو الأساس الذي اعتمد عليه النّحاة في تقسيم الأفعال إلى ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

4- تأثر النحاة القدامى في دراستهم للزمن بشيء من المنطق المتعلق بالنظر في الزمن الفلسفي، كما ركزوا في تحليلهم للزمن على الصيغة الصرفية، أي ما يعرف بالزمن الصرفي، مهملين بذلك الزمن النحوي والجهة.

5- تناول علماء اللغة المحدثون الزمن اللّغوي من خلال الاستعمال، وفرقوا بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، وأثبتوا أنّ اللغة العربية تتأرجح بين الزمنية والجهة، حيث يرون أنّ الفعل العربي يعبر عن الزمن والجهة معاً، أي أنّ العربية تملك شكلين من الفعل، يشيران إلى الزمن والجهة معاً.

6- اتضح من خلال البحث أنّ الجهة ترتبط بالزمن ارتباطاً وثيقاً ومن خلالها يتحدد الزمن النحوي، فالجهة هي التحديد والتعيين الزمني الذي تفيده القرائن في السياق، وتتضافر القرائن لتحديد زمن الصيغة وجهته، وقد أشار تمام حسان إلى مختلف هذه الدلالات الزمنية من خلال فكرة الجهة في الزمن من خلال السياق.

7- إنّ السِّياق يؤدّي دوراً مهمًّا في الكشف عن الدلالات الزمنية والجهوية للصيغ والتراكيب؛ لأنّ السّياق يحمل من القرائن اللّفظية والمعنويّة ما يعين على فهم الزّمن والجهة في مجال أوسع من مجرّد الصّرف المحدود، وإنّ علينا أن نتأمّل في هذا السِّياق للكشف عن الدلالة الزّمنية والجهوية.

8- إنّ للفعل صيغتين زمنيتين هما: صيغة الماضي، وصيغة الفعل المحتمل للحال والاستقبال.

9- إنّ صيغة الفعل الماضي قد جاءت في أغلب استعمالاتها للدلالة على الزمن الماضي مطابقة مع أصل وضعها، و قد تتحوّل من دلالتها الأصلية (الزّمن الماضي) إلى الدّلالة على أزمنة مختلفة كالحال، والاستقبال، وذلك من خلال السياق الذي ترد فيه مرتبطة بقيود زمنية تحدد الجهة مثل:(قد فعل)، و (كان فعل)، و(ظل يفعل) و(مازال يفعل) وغيرها.

10- تتعدد الدّلالة الزّمنيّة والجهوية للفعل المضارع تبعاً لمعطيات السياق والقرائن اللفظية، فقد يدلّ على الحال أو الاستقبال، وقد يتحوّل للدّلالة على الزّمن الماضي بواسطة قرائن ترشحه لهذه الدلالة.

11- إنّ الزمن الغالب على صيغة فعل الأمر هو الزمن الاستقبالي، ولهذه الصيغة دلالات زمنية جهوية تكتسيها من خلال السياق الذي ترد فيه.

التوصيات:

1. دعوة الباحثين عامة وطلبة الدراسات العليا خاصة وهم يبحثون عن مواضيع قيمة لرسائل علمية تتصف بالجدية والموضوعية، بالاستمرار في دراسة هذا الموضوع لتتلاقى الأفكار، ويكتمل النقص، وتكون بمثابة ردّ على من اتهموا اللّغة العربية بأنّها لغة عاجزة عن التّعبير عن أقسام الزّمن الثلاثة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان،(1988)، اللّمع في العربية، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، (د. ط).
2. ابن فارس،(أبو الحسين أحمد)،(1979)، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
3. ابن مالك،(جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله)،(1990)، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط: 1.
4. ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري)،(2000)، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط:1 .
5. ابن هشام الأنصاري،(أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف)،(1963)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط: 11 .

6. ابن هشام،(أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف)،(2005)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
7. ابن يعيش،(موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهرة.
8. أبو حيان الأندلسي،(محمد بن يوسف)، (2010)، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط:1.
9. أنيس، إبراهيم،(1987)، من أسرار اللغة، دار المعارف، مصر، ط:6.
10. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية،(1994)، إخراج وتعليق: د. رمضان عبدالثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:2.
11. بوخلخال، عبدالله،(1987)، التعبير الزّمني عند النحاة العرب، منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. توامة، عبدالجبار،(1994)، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. حسان، تمام،(1994)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
14. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط:3.
15. خنياب، لمى عبدالقادر، التعبير الزمني في الدراسات النحوية الوصفية المعاصرة قراءة في المصطلح، كلية الآداب، جامعة القادسية.
16. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصِّحاح، عنى بترتيبه: محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
17. رضي الدّين الأستراباذي، محمد بن الحسن،(2007)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط : 2.
18. الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق،(1984)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط:1.
19. الزجاجي،،أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق،(2012)، الإيضاح في علل النحو، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1.

20. الزجاجي،(1984)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط:1.
21. السامرائي، إبراهيم، (1966)، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد.
22. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(2004)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4.
23. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن،(2010)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، اعتنى به: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان، ط:1.
24. شاهين، عبدالصابور،(1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
25. عبدالحميد، علي أحمد، (2005)،بنية اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط:1.
26. الفهري، عبدالقادر الفاسي،(1990)، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط: 1.
27. المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد، (1999)، المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1.
28. المتوكل، أحمد، (1987)، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار الجديدة.
29. المخزومي، مهدي،(1986)، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط:2.
30. المطلبي، مالك يوسف،(1986)، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
31. الملاخ، امحمد،(2009)، الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:1.
32. المنصوري، علي جابر،(2002)، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية العالمية، عمان، الأردن، ط:1.

ثانياً: الرسائل العلمية:

33. ثالث، الحاج موسى، (1427)، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود.

.34 الدراجي، حيدر عودة،(2013)، الزمن عند النحويين والأصوليين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.

.35 قواقزة، محمد حسن بخيت،(2008– 2009)، نظام الزمن بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

.36 ميزاب، اسمهان،(2013– 2014)، الزمن النحوي ودلالته، دراسة تطبيقية في ديوان أبي فراس الحمداني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة، الجزائر.

.37 ميهوبي، وداد،(2009– 2010)، الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

ثالثاً: الدوريات:

.38 بلحاج، المبروك أحمد، دلالة الزمن في التراكيب العربية، مجلة البينة، العدد (5).

.39 جلول، بشير،(2011)، التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد (6).

.40 حمداوي، جميل،(2020)، الجهة في اللغة العربية، مجلة دراسات استشراقية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد (21).

.41 الوزير، محمد رجب،(1998)، الدّلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية، مجلة علوم اللّغة، دار غريب، القاهرة ـ مصر، المجلد: 01،العدد:(2).

رابعاً: المراجع باللّغة الأجنبية:

1. Blachere, Ret Demom byne, G; Gremmaire de L arabe classlguo Morphologie et syn – taxe, Maisonne uve et Larousse.paris 1952. .

2. H. Fleisch:(surl aspect danslevarbe en arabacl assigue), Arabica, T. 21Fasc 1(Feb.,1974),pp.11-19..

Comrie.B. ;Aspect, Cambridge universily prees,1976,p78.

3.Quirk RQ Greenbaum .s; A universlty grammar of English, l. ondon.longman,1973,p.40 . 4